على الميت احتياطا لاحتمال انهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطل الامر واما في مسئلة دين الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فاشتفى الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي ان لا يتردد في التخليف فتامل اه **اقول** وكلام الرملي هو الاوجه كما لا يخفى على من تنبه **سئل** في امراة تركت دعواها الارث من ابيها على احدهما ستة وثلاثين سنة بلا مانع شرعي وهو سكوتها فهل لا تسمع دعواها الان **الجواب** نعم قال المتاخرون من اهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون المدعي غايبا او صبيا او مجنونا وليس لهما ولي والمدعى عليه امينا جايرا يخاف منه كذا في جامع الفتاوى نقلا عن الفتاوى العتابية **سئل** في حارح وذي يد على ثور ثار عاوده كل يدعي شراءه من اخر وتاريخ الحارح اسبق فهل يعمل بالاسبق تاريخا **الجواب** نعم كما في البزازية والخلاصة وغيرهما وان في يد احدهما يقضى للحارح الا اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فيحكم له وان برهف خارجان على ملك مورخ او شراء مورخ من واحد غير ذي يد او برهف خارج على ملك مورخ وذو يد على ملك مورخ اقدم فالسابق احق الى تتمة الابحاث من دعوى الرجلين وبمثله افتى الشيخ خير الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كانت في يد احدهما يقضى للخارج الا اذا ارخا وتاريخ ذي اليد اسبق فح يقضى له اه وفي المنح ثم اعلم ان البينة على السؤال لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في

لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة

يعمل بالاسبق تاريخا

لا تقبل البينة على السؤال من الغايب حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها

كما في البحر معزيا الى خزانة الاكمل **اقول** وهذا في الزامات الغايب فتنور التعيين في آخر الفصل السادس واما في البسوط لا تقبل بينة الزامات الغايب الا بالشهادة باحد الثلاثة اما بملك بايعه بان يقولوا باع وهو يملكه واما بملك مشتريه بان يقولوا وهو للمشتري اشتراه من فلان واما بقبضه بان يقولوا اشتراه منه وقبضه اه ثم رمز لفتاوى القاضي ظهير اد على ارث ورثه من ابيه وادعى اخر شراءه من الميت وشهدوا شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يد مدعي الشراء ومدعي الارث فالشهادة جايزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري او الوارث اما لو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة بيع وملك اه **سئل** في رجل اشترى من زيد فرسا معلومة بثمن معلوم والان قام عمرو الحارح يدعيها من الرجل بالتاج زيد المشتري اقامة البينة على عمرو المدعي المزبور انها تاج فرسها بايعه فهل ترجح بينة المشتري انها تاج فرسها بايعه على عمرو الحارح **الجواب** نعم وان برهف حارج وذو يد على التاج فذو اليد اولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن ابان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثله افتى الشيخ خير الدين نقلا عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيهما ايضا برهان المشتري على انه تاج بايعه كبرهان بايعه اه ومثله في البحر **اقول** ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في البحر من خزانة الاكمل حيث قال لو اقام البينة ان هذه الدابة نتجت عنده او نسج هذا الثوب

تقدم بينة ذي اليد في دعوى التاج بشروطه

برهان المشتري على انه تاج بايعه كبرهان بايعه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)